

التقرير نصف السنوي العشرون للأمين العام إلى مجلس الأمن عن تنفيذ  
قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)

أولا - معلومات أساسية

١ - هذا التقرير هو تقرير نصف السنوي العشرون عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤). وهو يقدم استعراضا وتقييما لعملية تنفيذ القرار منذ تقريره السابق عن هذا الموضوع الصادر في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٤ (S/2014/296). وأشار في هذا التقرير إلى استمرار عدم إحراز تقدم بشأن الأحكام الأساسية التي تضمنها القرار، وأسلط الضوء على الشواغل المتزايدة بشأن الضغوط على سيادة لبنان وسلامته الإقليمية، واستقلاله السياسي. وفي حين أسلم بالجهود المبذولة من جانب رئيس الوزراء تمام سلام والحكومة، فإنني أسلط الضوء على ضرورة انتخاب رئيس جديد، وأشدد على استمرار تأثير النزاع في الجمهورية العربية السورية على لبنان وعلى التحديات التي تواجه الجهود المبذولة دعما لسياسة النأي بالنفس التي ينتهجها لبنان إزاء الأزمة السورية.

٢ - وفي استجابة للحالة السياسية في لبنان، فإن مجلس الأمن، في بيان رئاسي اعتمده المجلس في ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٤ (S/PRST/2014/10)، أعرب عن خيبة الأمل والقلق لعدم إجراء الانتخابات الرئاسية ضمن الإطار الزمني المحدد في الدستور. وناشد المجلس جميع الأطراف اللبنانية العمل على الحفاظ على الوحدة الوطنية في وجه المحاولات الرامية إلى النيل من استقرار البلد، انسجاما مع التزامها بإعلان بعيدا، واحترام سياسية النأي بالنفس التي ينتهجها لبنان. وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر، أعربت مجموعة الدعم الدولية للبنان عن تطلعها إلى أن يبدي قادة لبنان ما يلزم من شعور بالإلحاح والمرونة من أجل فتح الطريق أمام إجراء الانتخابات الرئاسية دون مزيد من التأخير.



٣ - وفي إثر مرحلة من الهدوء النسبي في أعقاب تشكيل الحكومة، شهد لبنان، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مزيداً من التحديات التي واجهت وضعه الأمني، بما في ذلك خمس هجمات إرهابية استخدمت فيها الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع والسيارات المفخخة، أسفرت عن مقتل ثلاثة أشخاص على الأقل وإصابة العشرات بجروح. وشهدت الفترة أيضاً وقوع ١٥ هجوماً على الأقل قام بها سلاح الجو السوري على المنطقة المحيطة ببلدة عرسال اللبنانية قرب الحدود السورية اللبنانية. ووقعت بصورة منتظمة حوادث إطلاق نار عبر الحدود، وحوادث قصف، وهجمات بالصواريخ من داخل الجمهورية العربية السورية على لبنان، مما أدى إلى وقوع وفيات وإصابات. وواصل ميشال سليمان، حتى انتهاء فترة ولايته كرئيس للبنان في ٢٥ أيار/مايو، دعواته إلى جميع الأطراف اللبنانية بالنأي بنفسها عن الحرب في الجمهورية العربية السورية واحترام التزامها بمبادئ إعلان بعبدا.

٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان للتراع في الجمهورية العربية السورية أثر بيّن على أمن لبنان واستقراره. وفي البيان الصحفي الصادر عن مجلس الأمن في ٤ آب/أغسطس (SC/11507)، أدان المجلس هجوماً بدأ في ٢ آب/أغسطس قامت به جماعات عنف متطرفة ضد القوات المسلحة اللبنانية وقوى الأمن الداخلي في منطقة عرسال، أسفر عن مقتل قرابة ١٠٠ شخص وعن العديد من الإصابات لدى انتهاء الهجوم في ٧ آب/أغسطس. ولحقت بقوات الجيش والأمن اللبنانية خسائر إضافية في الأرواح في هجمات أخرى وقعت ضدها، لكنها ظلت محتفظة بصلابتها وقدرتها على الصمود في مواجهة العديد من التحديات الأمنية. وكانت هناك بعض التطورات الإيجابية المرتبطة بتنفيذ الخطط الأمنية في طرابلس والبقاع.

٥ - وفي ١٧ حزيران/يونيه، استضافت حكومة إيطاليا مؤتمراً وزارياً بشأن الدعم الدولي للقوات المسلحة اللبنانية تحت رعايتي وفي سياق مجموعة الدعم الدولية للبنان. وأقر المشاركون بالضغط غير العادية على القوات المسلحة، وبضرورة تقديم المزيد من الدعم الدولي الإضافي لها تمشياً مع خطة تنمية قدرات الجيش.

٦ - ولبنان، الذي يعتبر من حيث المساحة أصغر البلدان المجاورة للجمهورية العربية السورية، لا يزال يستضيف أكبر عدد من اللاجئين بالنسبة للفرد الواحد في العالم، بما في ذلك ١,٢ مليون من اللاجئين المسجلين من الجمهورية العربية السورية. وفي حين يواصل لبنان، دوغماً كلل، تقديم الدعم للاجئين، فإنه لا يزال يواجه تحديات إنسانية واجتماعية - اقتصادية كبيرة نتيجة للأزمة السورية، مع تعرضه للمزيد من الضغوط نتيجة

للتطورات الأمنية الأخيرة. وما برحت الأمم المتحدة وحكومة لبنان تواصلان العمل معا بشكل وثيق من أجل حشد المزيد من العون من أجل مساعدة لبنان على مجابهة الأزمة.

## ثانياً - تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)

٧ - منذ اتخاذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، تم تنفيذ العديد مما نص عليه من أحكام على النحو المبين في تقاريري السابقة. فقد أُجريت انتخابات رئاسية وبرلمانية بصورة حرة ونزيهة في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩. وسحبت الجمهورية العربية السورية قواتها وأعدتها العسكرية من لبنان في نيسان/أبريل ٢٠٠٥. وأقام لبنان والجمهورية العربية السورية علاقات دبلوماسية كاملة في عام ٢٠٠٩.

٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل رئيس الوزراء تأكيدات باحترام لبنان للقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة. بيد أن النزاع في الجمهورية العربية السورية وما يواكبه من أثر على لبنان لا يزالان يحدان من التقدم المحرز في تنفيذ أحكام القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) وغيره من القرارات المتعلقة بلبنان.

٩ - ولم يتم حتى الآن ترسيم الحدود السورية اللبنانية الذي شجع عليه مجلس الأمن بقوة في قراره ١٦٨٠ (٢٠٠٦). وعلاوة على ذلك، فإن وجود الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية والأنشطة التي تقوم بها على هذه الحدود لا يزالان يشكلان تهديدا لاستقرار البلد والمنطقة، ويبرزان الحاجة إلى قيام حكومة لبنان والجيش اللبناني بتكثيف جهودهما لتوفير الاستقرار والتوصل إلى احتكار كامل لامتلاك الأسلحة واستخدام القوة في جميع أنحاء لبنان.

١٠ - وما برحتُ وممثلي على اتصال بصورة منتظمة مع جميع الأطراف في لبنان خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وكذلك مع القادة الإقليميين والدوليين ذوي الصلة. وقد تحدثت مع الرئيس في ٢٥ أيار/مايو لكي أثني على قيادته خلال فترة ولايته، وأشيد بالتزامه بوحدة لبنان واستقراره، بما في ذلك من خلال مجموعة الدعم الدولية للبنان، وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ويؤسفني أن جلسات الحوار الوطني لم تنعقد منذ اجتماعها الأخير المعقود في ٥ أيار/مايو، إذ لا زلت مقتنعا بأن نزع سلاح الجماعات المسلحة في لبنان، ولا سيما حزب الله، لا يمكن تحقيقه على أفضل نحو إلا من خلال عملية سياسية بقيادة لبنانية تكون شاملة لجميع الأطراف. وأشجع القادة اللبنانيين على مواصلة مناقشتهم لاستراتيجية للدفاع الوطني وتحقيق تقدم ملموس في هذا الصدد. وقد اجتمعت أيضا برئيس الوزراء في ٢٦ أيلول/سبتمبر، وأبرزت أهمية الدعم الدولي المتواصل والمتضامن لأمن واستقرار

لبنان والحاجة الماسة إلى المزيد من المساعدة لتمكين لبنان من التصدي لما يواجهه من تحديات استثنائية.

## ألف - سيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي

١١ - يهدف القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) إلى توطيد سيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي تحت سلطة الحكومة اللبنانية الوحيدة والحصرية في جميع أنحاء البلد، بما ينسجم مع اتفاق الطائف المبرم عام ١٩٨٩ الذي التزمت به جميع الأطراف السياسية في لبنان. ولا يزال هذا الهدف على رأس أولويات الجهود التي أبذلها لتيسير تنفيذ جميع القرارات المتعلقة بلبنان.

١٢ - وأشعر بالقلق لعدم انتخاب الرئيس الجديد. فقد انتهت ولاية الرئيس ميشال سليمان في ٢٥ أيار/مايو، مما أدى إلى ترك منصب رئيس الدولة شاغرا لأكثر من أربعة أشهر، وزاد من ضعف الدولة في مواجهة التحديات الأمنية والاقتصادية والإنسانية المتزايدة. وإنني أثنى على الجهود التي يبذلها رئيس الوزراء والحكومة من أجل ضمان استمرارية مؤسسات الدولة، وأدعو السياسيين اللبنانيين إلى انتخاب الرئيس الجديد دون مزيد من التأخير تحقيقا لمصلحة كل الطوائف في لبنان.

١٣ - وقد شجع مجلس الأمن في قراره ١٦٨٠ (٢٠٠٦) حكومة الجمهورية العربية السورية بقوة على الاستجابة بشكل إيجابي للطلب الذي قدمته حكومة لبنان لترسيم حدودهما المشتركة. وما زلت أدعو الجمهورية العربية السورية ولبنان إلى ترسيم حدودهما المشتركة بالكامل. بيد أنه بالنظر إلى استمرار النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية، فقد غدا إحراز تقدم في هذا الخصوص أكثر صعوبة، كما أن أيًا من الجانبين لم يتخذ خطوات ملموسة في هذا الصدد خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

١٤ - ولا يزال ترسيم وتعليم حدود لبنان يشكلان عنصرتين أساسيتين لضمان السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية. كما أنهما يمثلان خطوتين حيويتين لتسهيل مراقبة الحدود بشكل مناسب. فالوضع الأمني المعقد على طول الحدود السورية - اللبنانية في ظل الظروف الراهنة، بما في ذلك تواتر التقارير عن اندلاع القتال ونقل الأسلحة وتحرك الأشخاص عبر الحدود، إنما يضاعف من أهمية التشديد على استمرار الحاجة الملحة إلى تعليم الحدود. ورغم الإقرار بالطابع الثنائي لعملية ترسيم الحدود، فإن إحراز تقدم بشأن هذه المسألة يظل التزاما يقع على كلا البلدين بمقتضى قرار مجلس الأمن ١٦٨٠ (٢٠٠٦) المنبثق من القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

١٥ - وفي ٢ آب/أغسطس، وفي أخطر تهديد حتى الآن لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية نتيجة للتراع في الجمهورية العربية السورية، قامت مجموعة من المقاتلين السوريين، بما في ذلك عناصر متطرفة من جبهة النصرة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، بشن هجوم على مواقع الجيش اللبناني في عرسال. وقد وقع الحادث إثر قيام الجيش اللبناني في وقت سابق من ذلك اليوم بالقبض على عماد جمعة، وهو قائد سوري لإحدى الجماعات المقاتلة. واستمر القتال حتى ٧ آب/أغسطس، حينما استعادت القوات المسلحة اللبنانية وقوى الأمن الداخلي السيطرة على المدينة بعد الاتفاق على وقف لإطلاق النار. ولا يزال من غير المعلوم على وجه الدقة عدد الخسائر في الأرواح رغم أن تقارير تشير إلى سقوط قرابة ١٠٠ من القتلى، من بينهم ١٩ من الجنود والمقاتلين وعدد من المدنيين. وأثناء انسحاب المقاتلين، قاموا بأخذ ١٩ جندياً و ١٦ من أفراد قوى الأمن الداخلي كرهائن. وقام المقاتلون، منذ انسحابهم، بالإفراج عن ١٠ من أفراد قوى الأمن الداخلي و ٤ جنود. وإني أدين قطع رأس اثنين من الرهائن، وهما جنديان، على يد أفراد من تنظيم داعش، حسبما زُعم، كما أدين إعدام جندي ثالث على يد أفراد جبهة النصرة بحسب ما أوردته التقارير.

١٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم الإبلاغ عن وقوع ما لا يقل عن ٢٣ من حوادث القصف عبر الحدود والهجمات بالصواريخ في شمال شرق لبنان مما تسبب في عدد من الإصابات والأضرار المادية. وفي ١٧ حزيران/يونيه، اضطر اللاجئون السوريون والمقيمون اللبنانيون الذين فروا بسبب أعمال العنف التي اندلعت عبر الحدود إلى التزوح عن قرية طفيل جراء أعمال قصف صادرة عن الجانب السوري من الحدود. وخلال الفترة نفسها، أفادت التقارير بوقوع ٢٢ غارة جوية قام بها السلاح الجوي السوري على الأراضي اللبنانية مما أدى إلى مقتل خمسة أشخاص على الأقل وإصابة أكثر من ٢٠ بجروح. وقد أكدت السلطات اللبنانية دوماً على ضرورة حماية لبنان من هذه الهجمات، وفي ٢٥ تموز/يوليه ردت القوات المسلحة اللبنانية بإطلاق النار على طائرة سورية انتهكت السيادة اللبنانية.

١٧ - ويمثل استمرار احتلال جيش الدفاع الإسرائيلي للجزء الشمالي من قرية العجر ومنطقة متاخمة لها شمال الخط الأزرق انتهاكاً لسيادة لبنان وللقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). ولا زلت أوالي مع ممثلي التواصل الوثيق مع كلا الطرفين بغية تيسير انسحاب القوات الإسرائيلية من المنطقة تنفيذاً للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

١٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يحرز أي تقدم فيما يتعلق بمسألة منطقة مزارع شبعاء. فلا الجمهورية العربية السورية ولا إسرائيل ردت على التعريف المؤقت للمنطقة الوارد في تقريره عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، الصادر في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ (S/2007/641).

١٩ - وواصلت الطائرات بدون طيار والطائرات ثابتة الجناحين، بما في ذلك المقاتلات النفاثة، التابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي القيام بطلعات جوية فوق لبنان بصورة يومية تقريباً خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ما يشكل انتهاكاً للسيادة لبنان وللقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). وقد احتجت حكومة لبنان مراراً على هذه الانتهاكات. وقد شجبت تلك الانتهاكات، وطلبت وقفها فوراً، وتزعم السلطات الإسرائيلية بدورها أن هذه الطلعات الجوية تجرى لأسباب أمنية.

#### باء - بسط سيطرة حكومة لبنان على جميع الأراضي اللبنانية

٢٠ - أكدت حكومة لبنان مجدداً للأمم المتحدة عزمها على بسط سلطة الدولة على جميع الأراضي اللبنانية، على نحو ما دعا إليه اتفاق الطائف والقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). وقد اضطلعت القوات المسلحة وقوى الأمن الداخلي بدور حاسم في تنفيذ هذا الالتزام، في ظل ظروف صعبة. غير أن قدرة الدولة اللبنانية على ممارسة سلطتها الكاملة على جميع أراضيها ما زالت تواجه صعوبات. وأرحب بالالتزام الحكومة ببناء قدرات الجيش اللبناني وقوى الأمن، وبما تم التعهد به حتى الآن من مساعدة دولية، بما في ذلك مبلغ ٣ بلايين دولار الذي تعهدت المملكة العربية السعودية في آذار/مارس ٢٠١٤ بتقديمه بالتعاون مع فرنسا، وأؤكد من جديد ضرورة استمرار الدعم الدولي للسلطات والقوات المسلحة.

٢١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُخِلَّت حوادث عدة بالأمن الوطني، ومعظمها يرتبط ارتباطاً مباشراً أو غير مباشر بالحرب الدائرة في الجمهورية العربية السورية. وتستمر المخاوف إزاء ضلوع مقاتلين لبنانيين، بمن فيهم المنتمون لحزب الله، في ما يجري في الجمهورية العربية السورية. وفي ٥ أيار/مايو، خلال أحدث جلسة للحوار الوطني، أعاد المشاركون في الحوار تأكيد التزامهم بإعلان بعدا وبسياسة النأي بالنفس التي ينتهجها لبنان. غير أن حزب الله والقوات اللبنانية لم يحضرا تلك الجلسة. ويواصل حزب الله الاعتراف علناً باستمرار مشاركته في القتال الدائر في الجمهورية العربية السورية، وذلك في مناسبات آخرها الخطاب الذي ألقاه زعيم الحزب حسن نصر الله في ١٥ آب/أغسطس. وأقام حزب الله أيضاً جنازات لمقاتليه الذين قتلوا في الجمهورية العربية السورية.

٢٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقعت على الأقل خمس حوادث إرهابية في لبنان. ففي ٣١ أيار/مايو، انفجر جهاز متفجر مرتجل في عرسال، مما أدى إلى جرح شخصين على الأقل. وأسفر هجوم انتحاري بسيارة مفخخة شُنَّ على نقطة تفتيش تابعة لقوى الأمن الداخلي في ضهر البيدر في ٢٠ حزيران/يونيه عن قتل شرطي وجرح ما لا يقل عن ٣٠ آخرين. وفي ٢٤ حزيران/يونيه، أدت عملية تفجيرية انتحارية في منطقة الطيونة بضاحية بيروت الجنوبية إلى قتل أحد الضباط في مديرية الأمن العام وجرح ٢٠ مدنياً على الأقل. وفي ٢٥ حزيران/يونيه، وأثناء مدهمة قوات الأمن لأحد الفنادق في منطقة راس بيروت بالعاصمة، فجرَّ أحد المقاتلين نفسه مما أفضى إلى جرح ١٠ أفراد على الأقل. وفي ٦ آب/أغسطس، قُتل شخص واحد على الأقل وجُرح ١٠ آخرون في انفجار قبلة في طرابلس في خضم تقارير أفادت بأن الانفجار استهدف دورية للجيش. وتعكس حوادث العنف هذه الانتشار الواسع النطاق للأسلحة الموجودة في حوزة جهات فاعلة من غير الدول والتهديد الكبير الذي تشكّله هذه الأسلحة للسلام والأمن على الصعيد الوطني.

٢٣ - وتعرضت القوات المسلحة وأجهزة أمنية أخرى لهجمات مباشرة شُنَّت ضد أفرادها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك أحداث عرسال التي وقعت في الفترة من ٢ إلى ٧ آب/أغسطس. وفي ٢٤ نيسان/أبريل، جُرح خمسة جنود في كمين نصبه لهم مقاتلون مسلحون خارج عرسال. وفي ١٦ أيار/مايو، جُرح ثلاثة أفراد من قوى الأمن الداخلي في هجوم بالقنابل في عرسال. وجُرح ثمانية جنود في طرابلس في ٢٠ أيار/مايو عندما هاجمهم رجال مسلحون بإطلاق النار وتفجير القنابل. وأطلقت النار على حافلة تابعة للقوات المسلحة اللبنانية في طرابلس في ٥ آب/أغسطس، وفي اليوم التالي انفجر جهاز متفجر مرتجل استهدف نقطة تفتيش تابعة للجيش مما أسفر عن مقتل مدني واحد وجرح ١١ آخرين. وفي الآونة الأخيرة، في ١٩ أيلول/سبتمبر، قتل جنديان وجرح ما لا يقل عن ثلاثة آخرين في هجوم بقنبلة زرعت على جانب الطريق بالقرب من عرسال.

٢٤ - وقد تعاملت الأجهزة الأمنية بقوة ورباطة جأش مع بعض التهديدات الأمنية التي تواجه البلد. وأفضى تنفيذ الخطط الأمنية في مدينة طرابلس في شمال لبنان وفي مناطق البقاع إلى النجاح في توقيف عدد من الأفراد المطلوبين بتهم مختلفة منها تلك المرتبطة باندلاع أعمال عنف سابقة في طرابلس. وشمل توقيف أفراد آخرين في سياق مكافحة الإرهاب اعتقال الشيخ عمر بكري فستق في ٢٥ أيار/مايو وعماد جمعة في ٢ آب/أغسطس. وعلاوة على ذلك، ففي حين لا يزال الوضع هشاً، لم تندلع أي أعمال عنف كبيرة في طرابلس منذ تقريبي الأخير.

٢٥ - وتواصلت الجهود الرامية إلى زيادة قدرات القوات المسلحة وإمكاناتها في مجال مواجهة تحديات متعددة، بما فيها تلك المتعلقة بالأمن الداخلي. وأعرب مجلس الأمن في البيان الصحفي المؤرخ ٤ آب/أغسطس عن دعمه للقوات المسلحة وقوى الأمن الداخلي في جهودها الرامية إلى مكافحة الإرهاب ومنع المحاولات الرامية إلى تقويض أمن لبنان، وشدد كذلك على ضرورة المضي في بناء قدرات قوى الأمن لمكافحة الإرهاب وغيره من التحديات الأمنية. وأرحب بإعلان عدد من الدول الأعضاء التزامها بتقديم مزيد من الدعم لقوى الأمن، لأغراض منها مكافحة الإرهاب وحماية الحدود. وأرحب بصفة خاصة بقيام المملكة العربية السعودية بتقديم مبلغ إضافي قدره بليون دولار على سبيل الهبة، والذي أعلن عنه رئيس الوزراء الأسبق سعد الحريري قبل يومين من زيارته إلى لبنان في ٨ آب/أغسطس، بعد غيابه الطويل عنه.

٢٦ - وبالنسبة إلى الحالة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، فقد ظلت مستقرة بوجه عام رغم الحوادث الأخيرة الوارد ذكرها بالتفصيل في تقرير الأحيار عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) (S/2014/438). وسأقدم تفاصيل عن الحوادث اللاحقة في تقرير المقبل عن هذا الموضوع، بما في ذلك عمليات إطلاق الصواريخ ورد إسرائيل عليها بإطلاق النار.

٢٧ - وفيما يتعلق بحدود لبنان مع الجمهورية العربية السورية، لا تزال ترد تقارير تفيد بحدوث تجار بالأسلحة في كلا الاتجاهين. ولا تزال عدة دول أعضاء تعرب عن بالغ قلقها إزاء نقل الأسلحة غير المشروع عبر هذه الحدود البرية. وصرّح مسؤولون إسرائيليون بأنهم سيعملون على منع نقل منظومات الأسلحة المتطورة إلى حزب الله انطلاقاً من الجمهورية العربية السورية. أما حزب الله فقد كرّر، من جانبه، على لسان كبار ممثليه، موقفه بأن لا نية لديه لحيازة أسلحة كيميائية. وأشارت السلطات اللبنانية إلى أن مراقبة الحدود البرية بين لبنان والجمهورية العربية السورية لا تزال أمراً صعباً، وإلى أن القوات المسلحة اللبنانية، رغم ذلك، منتشرة على طولها وتبذل ما في وسعها من أجل تشديد مراقبتها لها. ومع أن الأمم المتحدة لا تمتلك أي وسيلة مستقلة للتحقق من مدى صحة ما يرد من تقارير عن عمليات تهريب الأسلحة عبر الحدود، فقد أعربت مراراً عن قلقي إزاء أخطار ذلك على البلدين كليهما.

٢٨ - وبغية التصدي لاستمرار وقوع الحوادث عبر الحدود، وفي سياق ورود تقارير عن عمليات تهريب الأسلحة، لا تزال هناك حاجة ماسّة إلى تحسين إدارة حدود لبنان البرية ومراقبتها. وهذا أمر ضروري أيضاً لمنع الجماعات المسلحة والمليشيات في لبنان من توسيع نطاق ترسانة أسلحتها بالنظر إلى أن هذا التوسع يشكل تهديداً للسلم على الصعيدين الوطني

والإقليمي. ولا يزال التنسيق مستمراً بين الجهات المانحة والسلطات بشأن الإدارة المتكاملة للحدود. وقد كرّرتُ مناشدتي جميع الدول الأعضاء معاودة بذل الجهود الرامية إلى الوفاء بالتزاماتها عملاً بقرارات مجلس الأمن باتخاذ التدابير الضرورية لمنع نقل الأسلحة إلى الجماعات الخارجة عن سيطرة حكومة لبنان.

### جيم - حل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها

٢٩ - دعا مجلس الأمن في قراره ١٥٥٩ (٢٠٠٤) إلى حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها. ولا يزال يتعين تنفيذ هذا الحكم الأساسي من أحكام القرار. وهو يعكس ويعيد تأكيد قرار التزم به جميع اللبنانيين في اتفاق الطائف، الذي أدى في ذلك الوقت إلى تخلي الميليشيات اللبنانية، باستثناء حزب الله، عن أسلحتها. وفي ظل السياق الوطني الراهن المتمثل في تنامي آثار الأزمة السورية على لبنان، أصبح من الأهمية بمكان أن تحافظ الأطراف كافة على هذا الاتفاق وأن تنفذه تجنباً لشبح تجدد المواجهة بين اللبنانيين.

٣٠ - ولا تزال ميليشيات لبنانية وغير لبنانية تعمل في البلد خارج نطاق سيطرة الحكومة في انتهاك خطير للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). ومع أن عدة جماعات من مختلف الانتماءات السياسية في لبنان تمتلك أسلحة خارج سيطرة الحكومة، فإن الجناح العسكري لحزب الله هو أكبر الميليشيات اللبنانية وأكثرها تسليحاً في البلد. ويشكّل احتفاظ حزب الله وجماعات أخرى بالسلاح تحدياً خطيراً لقدرة الدولة على ممارسة سيادتها وبسط سلطتها بشكل كامل على أراضيها. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال عدد من الجماعات المسلحة الفلسطينية يعمل في البلد داخل مخيمات اللاجئين وخارجها.

٣١ - ومنذ تقريرتي السابق، لم يُحرز أي تقدم ملموس في حل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها على نحو ما دعا إليه اتفاق الطائف والقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). فمنذ اتخاذ ذلك القرار، لم تُتخذ خطوات محددة لمعالجة هذه المسألة الحيوية، التي تمس بصميم سيادة لبنان واستقلاله السياسي. ولا يزال عدد من الجماعات والأفراد اللبنانيين يجاهرون بمعارضتهم لاحتفاظ حزب الله بترسانة عسكرية، فهم يعتبرون أن ذلك يشكّل عاملاً من عوامل زعزعة الاستقرار في البلد وأمرًا مناقضاً للديمقراطية. ويرى الكثير من اللبنانيين في استمرار وجود هذه الأسلحة تهديداً ضمنيًا باستخدامها داخل لبنان لأسباب سياسية.

٣٢ - وقد أعربتُ مراراً للقادة اللبنانيين عن قلقي البالغ إزاء المخاطر الجسيمة التي تشكلها هذه الجماعات المسلحة على استقرار البلد والمنطقة. وقد دعوتهم إلى معالجة هذه المسألة دون مزيد من التأخير، إذ أن ذلك التزم يقع على عاتقهم بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٥٩

(٢٠٠٤). ففي أي دولة ديمقراطية يشكل احتفاظ حزب سياسي بميليشيا خاصة به خلافاً جوهرياً. ومع ذلك، يواصل حزب الله الاعتراف علناً بأنه يحتفظ بقدرة عسكرية كبيرة مستقلة عن قدرة الدولة اللبنانية وبأنه يعمل على توسيع نطاقها. وهو يدعي كذلك أن الأسلحة هي بمثابة رادع ضد العدوان المحتمل من جانب إسرائيل. وقد استمر المسؤولون الإسرائيليون في الإعراب عن القلق إزاء الادعاءات المتعلقة باحتفاظ حزب الله بأسلحة غير مأذون بها أو إزاء وجود أفراد مسلحين في المناطق المدنية في جنوب لبنان.

٣٣ - وإن من بواعث القلق البالغ وجود مقاتلين متطرفين مسلحين في لبنان كما يشهد على ذلك الحادث الذي وقع في عرسال وكما يبرزه اعتقال قوى الأمن اللبنانية لعدد من الأفراد المطلوبين بتهم ذات صلة بالإرهاب. وقد حصدت أعمال العنف والأعمال الإرهابية خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير أرواح العديد من الناس وتسببت في معاناة كبيرة للعديد من اللبنانيين الأبرياء، مما يؤثر على جميع الطوائف في كل أنحاء البلد. ومما يبعث على القلق الشديد أيضاً التقارير التي تفيد بتشكيل مجموعات من الأفراد ضمن الطوائف اللبنانية تحمل السلاح لحماية نفسها مخافة التعرض للهجوم من جماعات منها جبهة النصرة وتنظيم الدولية الإسلامية في العراق والشام.

٣٤ - وقد دأبت منذ فترة طويلة على دعم الحوار الوطني باعتباره أفضل طريقة لمعالجة مسألة الأسلحة وتحقيق الهدف النهائي المتمثل في ألا يكون هناك أي أسلحة أو قوات مسلحة في لبنان باستثناء تلك التابعة للدولة اللبنانية. ويساورني القلق من أنه، في ظل عدم وجود رئيس للدولة، سيفقد الزخم الذي يتطلبه بناء توافق في الآراء وصياغة رؤية موحدة لهذه المسألة في الفترة المقبلة. فمنذ نهاية ولاية الرئيس ميشال سليمان، لم يتقرر عقد أي جلسات للحوار الوطني.

٣٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت الحالة الأمنية في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين مستقرة عموماً، باستثناء وقوع عدد قليل من حوادث العنف. وفي الفترة من ١٢ إلى ١٤ أيار/مايو، أدت الاشتباكات المتقطعة بين الفصائل في مخيم عين الحلوة إلى مقتل شخص واحد. وفي ١٩ أيار/مايو، انفجرت قنبلة في محاولة اغتيال أحد مسؤولي حركة فتح في المخيم مما أدى إلى جرح ثلاثة أشخاص. وفي ٣٠ حزيران/يونيه، وقعت اشتباكات مسلحة في مخيم شاتيلا أفضت إلى مقتل شخصين وجرح أكثر من ١٠ آخرين. وفي تطور إيجابي في ٨ تموز/يوليه، بدأت قوة أمنية فلسطينية مشتركة تتألف من حوالي ١٥٠ عضواً من مختلف المجموعات تنفذ أول انتشار لها داخل مخيم عين الحلوة للاجئين الفلسطينيين.

٣٦ - وتزداد الأوضاع الإنسانية للاجئين الفلسطينيين في لبنان سوءاً، في ظل تدفق ٤٤ ٠٠٠ لاجئ فلسطيني إضافي من الجمهورية العربية السورية منذ بداية الأزمة، مما يشكل ضغطاً إضافياً هائلاً على الوضع العام في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين وتجمعاتهم الحالية، وكذلك على الجهود التي تبذلها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بغية مساعدتهم. وقد اتخذت الأونروا تدابير للتخفيف من حدة التوتر بين اللاجئين الفلسطينيين الذين كانوا مقيمين في لبنان وأولئك القادمين من الجمهورية العربية السورية، وذلك بوسائل منها، على سبيل المثال، وضع أطفال اللاجئين الفلسطينيين في الصفوف العادية بمدارس الأونروا. وواصلت الأمم المتحدة حث السلطات اللبنانية على تحسين الظروف التي يعيش فيها اللاجئون الفلسطينيون في لبنان. وبنبغي القيام بذلك دون المساس بتسوية قضية اللاجئين الفلسطينيين في نهاية المطاف في سياق اتفاق سلام شامل في المنطقة، وأخذاً في الاعتبار لما للظروف المعيشية المزرية من آثار مدمرة على الحالة الأمنية بوجه عام.

٣٧ - ولا يزال وجود جماعات مسلحة فلسطينية خارج المخيمات يمثل تحدياً لقدرة لبنان على ممارسة سيادته الكاملة على أراضيه. فبالرغم من القرار الذي اتخذته هيئة الحوار الوطني في عام ٢٠٠٦، والذي جرى تأكيده في الجلسات اللاحقة، لم يحرز أي تقدم في ما يتعلق بتفكيك القواعد العسكرية الموجودة في البلد لكل من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة، وفتح الانتفاضة. وتوجد جميع هذه القواعد باستثناء واحدة فقط على امتداد الحدود السورية - اللبنانية. ولا يزال وجودها يقوض السيادة اللبنانية وسلطة الحكومة، ويجعل ترسيم الحدود أكثر صعوبة. وهو يشكل أيضاً تحدياً خطيراً للسيطرة الفعلية على الحدود الشرقية بين لبنان والجمهورية العربية السورية. وقد كررت دعوتي إلى السلطات اللبنانية من أجل تنفيذ القرارات السابقة التي اتخذتها هيئة الحوار الوطني، ولا سيما ما يتصل منها بتفكيك القواعد العسكرية المشار إليها آنفاً، ودعوتي إلى حكومة الجمهورية العربية السورية كي تتعاون مع هذه الجهود بحسن نية.

### ثالثاً - ملاحظات

٣٨ - ما زلت أشعر بخيبة أمل إزاء عدم إحراز المزيد من التقدم للموسم صوب تنفيذ بقية أحكام القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). وما زال لبنان يواجه تحديات خطيرة تهدد استقراره وأمنه، سواء على الصعيد الداخلي أو على طول حدوده مع الجمهورية العربية السورية، بما في ذلك جراء الإرهاب وأنشطة الجماعات المتطرفة وتهريب الأسلحة واستمرار تدفق اللاجئين.

ويساورني القلق أيضا من أن استمرار المواجهة في تنفيذ القرار يمكن أن يؤدي إلى اضمحلال تأثير الأحكام التي سبق تنفيذها ويسهم في المزيد من التدهور للاستقرار في لبنان. بيد أنني أؤكد من جديد اقتناعي الراسخ بأنه من مصلحة لبنان واللبنانيين إحراز تقدم نحو التنفيذ الكامل لهذا القرار من أجل استقرار البلد والمنطقة على المدى الطويل.

٣٩ - وقد أدت مرارا الانتهاك المستمر لسيادة لبنان، بما في ذلك العديد من الحوادث التي سقط جرائها قتلى وجرحى في صفوف المدنيين في الجانب اللبناني من الحدود بسبب الأعمال التي تقوم بها الأطراف المتحاربة في الجمهورية العربية السورية. وشهدت الفترة المشمولة بهذا التقرير أخطر تهديد لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية من جراء التزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية، لا سيما في سياق الهجوم على القوات المسلحة وقوى الأمن في عرسال في الفترة من ٢ إلى ٧ آب/أغسطس الذي شنته جماعات متطرفة مسلحة ضالعة في القتال الدائر في الجمهورية العربية السورية. وتعد التقارير التي تشير إلى استمرار نشاط جبهة النصرة وتنظيم داعش في المنطقة الجبلية المحيطة بعرسال مصدر قلق بالغ. وإنني أدین استمرار أعمال القصف والهجمات الصاروخية التي تشنها عبر الحدود مختلف الجماعات في الجمهورية العربية السورية، فضلا عن الغارات الجوية التي يقوم بها سلاح الجو السوري على الأراضي اللبنانية، وهو ما يشكل انتهاكا آخر للسيادة اللبنانية. وما زلت أدعو جميع الأطراف، بما فيها حكومة الجمهورية العربية السورية، إلى احترام سيادة لبنان وسلامته الإقليمية، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

٤٠ - ومنذ ٢٤ نيسان/أبريل، وقعت خمس هجمات إرهابية أخرى في لبنان، بما في ذلك الحوادث التي قامت بها جماعات تدّعي أنها تتصدى بذلك لقتال حزب الله في الجمهورية العربية السورية. وما زلت أشعر بقلق بالغ إزاء عدم الكف من جانب عناصر شتى عن المشاركة في هذا القتال، ولا سيما المشاركة المعترف بها من جانب حزب الله ودوره في هذه المشاركة. وقد كان لمشاركة حزب الله وعناصر لبنانية أخرى في القتال الدائر في الجمهورية العربية السورية، والأعمال التي تقوم بها في لبنان جماعات مسلحة متطرفة يوجد مقرها في الجمهورية العربية السورية، بما في ذلك تنظيم داعش وجبهة النصرة، كبير الأثر على الأمن والاستقرار في البلد. وتُبرز هذه التطورات استمرار الحاجة إلى التمسك بمبادئ إعلان بعبداء، وبسياسة النأي بالنفس، وضرورة تراجع الأطراف اللبنانية عن تورطها في الشأن السوري.

٤١ - وتزداد المخاوف من وجود المقاتلين المسلحين القادمين من الجمهورية العربية السورية في لبنان. أما الأعمال الوحشية المؤسفة التي ترتكبها مثل هذه الجماعات، بما في ذلك قطع رأس جنديين لبنانيين على يد تنظيم داعش، وإعدام فرد ثالث من قبل جبهة

النصرة، حسبما أفادت التقارير، والعنف الطائفي في أماكن أخرى من المنطقة، فإنها تبعث المخاوف في صفوف الطوائف اللبنانية. وتعد التقارير الواردة عن تشكيل جماعات مسلحة من أجل حماية الطوائف المحلية مصدر قلق بالغ، وهي تتناقض مع روح القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). ويحدوني الأمل في أن يسهم تحقيق مزيد من الوحدة والاعتدال بين مختلف الطوائف في لبنان في تعزيز قوة البلد وقدرته على الصمود.

٤٢ - وقد حذرت مرارا من أن انتشار الأسلحة على نطاق واسع خارج سيطرة الدولة، إلى جانب استمرار وجود ميليشيات تملك كميات ضخمة من السلاح، يقوضان أمن اللبنانيين. ولا يزال احتفاظ حزب الله بقدرات عسكرية كبيرة ومتطورة خارجة عن سيطرة الحكومة اللبنانية مبعثا للقلق البالغ، لا سيما لأنه يخلق جوا من التهيب ويشكل تحديا رئيسيا لسلامة المدنيين اللبنانيين ولحق الدولة دون سواها في الاستخدام الشرعي للقوة. وإنني أكرر دعوتي لحزب الله وسائر الأطراف المعنية بعدم القيام بأي نشاط قتالي داخل لبنان أو خارجه، بما يتماشى مع متطلبات اتفاق الطائف وقرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

٤٣ - وما زلت أحث الحكومة والقوات المسلحة في لبنان على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع حزب الله والجماعات المسلحة الأخرى من الحصول على أسلحة وبناء قدرات شبه عسكرية خارج نطاق سلطة الدولة، في انتهاك للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). وأناشد أيضا بلدان المنطقة التي تقيم علاقات وثيقة مع حزب الله أن تشجع على تحويل هذه الجماعة المسلحة إلى حزب سياسي صرف وعلى نزع سلاحه، تمشيا مع متطلبات اتفاق الطائف والقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، وبما يخدم مصلحة السلام والأمن في لبنان والمنطقة على أفضل وجه.

٤٤ - وإنني أثني على الجهود التي تبذلها القوات المسلحة اللبنانية في التصدي بحزم للتحديات الأمنية المتعددة في جميع أنحاء البلد، وفي حماية استقرار لبنان وأمنه. فقد أحرز تقدما في التصدي للتهديدات الإرهابية على الرغم من الخسائر التي تكبدها، وانتشر بقوة في جميع المناطق المتضررة من النزاع. وأسفر تنفيذ خطة أمنية في طرابلس والبقاع عن نتائج إيجابية في مجالات منها مكافحة الإرهاب، على أن تلك النتائج يتعين توطيدها والاستفادة منها. وأرحب بالتفاف مختلف الانتماءات السياسية حول رئيس الوزراء والحكومة لدعم الجيش اللبناني وقوات الأمن في إثر أزمة عرسال. وأشجع أيضا استمرار الدعم المقدم من المجتمع الدولي، بما في ذلك عن طريق مجموعة الدعم الدولية للبنان، وأنوه بتقديم المساعدة والمعدات للقوات المسلحة. وأرحب أيضا بتعهد المملكة العربية السعودية في ٦ آب/أغسطس بتقديم مبلغ بليون دولار للمساعدة على بناء قدرات لبنان في مجال مكافحة الإرهاب، بالإضافة إلى إعلانها التبرع بمبلغ ٣ بلايين دولار في آذار/مارس ٢٠١٤.

٤٥ - ويساورني قلق بالغ إزاء حالة اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات وإزاء تزايد الضغوط على الموارد المحدودة المتاحة للمخيمات في ظل وجود اللاجئين الفلسطينيين القادمين من الجمهورية العربية السورية هرباً من العنف هناك. وأكرر دعوتي للجهات المانحة تقديم الدعم للأونروا وللأنشطة الحيوية التي تقوم بها لتوفير خدمات للاجئين الفلسطينيين في لبنان. وألاحظ تشكيل القوة الأمنية المشتركة الفلسطينية في مخيم عين الحلوة. وما برح التعاون الوثيق بين السلطات اللبنانية وقوات الأمن الفلسطينية في المخيمات أمراً بالغ الأهمية لضمان سرعة السيطرة على الحوادث الأمنية.

٤٦ - ويؤسفني عدم إحراز أي تقدم بشأن ترسيم الحدود مع الجمهورية العربية السورية وتعليمها، وهو ما يؤثر تأثيراً كبيراً على مراقبة الحدود. ولا أزال أعتقد أن الإدارة المتكاملة للحدود ستسهم في الأجل الطويل إسهاماً كبيراً في تحسين مراقبة الحدود اللبنانية، وستساعد على منع النقل غير المشروع للأسلحة والمقاتلين في الاتجاهين. وقد بات هذا الأمر أكثر إلحاحاً في سياق الأحداث الجارية في الجمهورية العربية السورية. وإنني أناشد الجهات المانحة أن تواصل دعمها لإدارة الحدود.

٤٧ - وتشكل انتهاكات إسرائيل المتواصلة لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية، وأبرزها تخليق الطائرات الإسرائيلية فوق الأراضي اللبنانية، مدعاة للأسف الشديد. وأكرر دعوتي لإسرائيل أن تفي بالتزاماتها بمقتضى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وأن تسحب قواتها من الجزء الشمالي من قرية الغجر ومن المنطقة المتاخمة لها شمال الخط الأزرق، وأن توقف تخليق طائراتها في الأجواء اللبنانية الذي يضر بمصداقية الأجهزة الأمنية اللبنانية، ويشيع القلق في صفوف السكان المدنيين. وتؤكد الحوادث الأخيرة التي وقعت على طول الخط الأزرق، على النحو المفصل في تقاريري عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، أهمية كفالة الحفاظ على هدوء الوضع هناك. وإنني أثنى على القوات المسلحة اللبنانية والإسرائيلية لما تبذلانه من جهود للتخفيف من حدة التوترات ولدعم قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان والتنسيق معها في هذا الصدد.

٤٨ - وأشعر بحيبة الأمل جراء الفشل في انتخاب رئيس جديد ضمن الإطار الزمني المحدد في الدستور، وأشعر بالقلق لأن منصب الرئاسة ظل شاغراً لأكثر من أربعة أشهر. وإنني أثنى على ما أبداه ميشال سليمان من قيادة في توجيه لبنان عبر العديد من التحديات صوب تحقيق الوحدة الوطنية. ومن شأن ترك منصب رئيس الدولة شاغراً أن يجعل البلد أكثر عرضة للخطر في مواجهة التحديات الأمنية والاقتصادية والإنسانية المتصاعدة. وفي حين أثنى على الجهود التي يبذلها رئيس الوزراء والحكومة من أجل ضمان استمرارية مؤسسات الدولة،

أدعو السياسيين اللبنانيين إلى انتخاب الرئيس الجديد دون مزيد من التأخير تحقيقاً لمصلحة كل الطوائف في لبنان. ذلك أن إجراء انتخابات حرة ونزيهة وفقاً لروح القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) إنما يشكل عنصراً أساسياً في الحفاظ على المؤسسات الديمقراطية.

٤٩ - ولا بد من تغليب أمن لبنان وكذلك سلامه الوطني دون تهريب من الجماعات المسلحة. فاحتفاظ الجماعات المسلحة، بما في ذلك حزب الله، بالأسلحة خارج نطاق سيطرة الدولة يتعارض مع اتفاق الطائف ويتنافى مع العملية الديمقراطية. وإنني أنوه بموافقة مجلس الوزراء في ١٩ آب/أغسطس على مرسوم بإجراء انتخابات برلمانية.

٥٠ - وفي ظل استضافة لبنان أكبر عدد من اللاجئين في العالم بالنسبة لعدد سكانه، فقد سببت التطورات الأمنية الأخيرة، لا سيما في المنطقة الحدودية الشرقية، المزيد من الضغوط بالنسبة للاجئين والمجتمعات المحلية المضيفة لهم ولبنان بشكل أعم، مما يستلزم مزيداً من الدعم من المجتمع الدولي. وأرحب بتفعيل الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين بمساعدة من البنك الدولي، وأشجع بقوة الدول الأعضاء على الوفاء بمسؤولياتها في مجال تقاسم الأعباء عن طريق المساهمة بسخاء من خلال هذه الآلية وآليات أخرى.

٥١ - وما زلت ملتزماً التزاماً راسخاً بتنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) من أجل إحلال السلام والأمن خلال هذه الفترة التي يشهد فيها لبنان والمنطقة صعوبات وتحديات جمة. ولذلك، فإنني أعوّل على استمرار التزام الحكومة بتعهداتها الدولية، وأهيب بجميع الأطراف والجهات الفاعلة التقيّد التام بالقرارات ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). وأهيب كذلك بجميع الدول الأعضاء أن تجدد الجهود الرامية إلى دعم لبنان في كفالة احترام الوفاء بالتزاماته بموجب هذه القرارات، باعتبار ذلك الوسيلة المثلى للنهوض بازدهار البلد واستقراره في الأجل الطويل كدولة ديمقراطية. وسأواصل بذل الجهود من أجل التنفيذ الكامل لهذه القرارات وسائر القرارات المتعلقة بلبنان.